ينطوي، في آن، على تقليص للمشاركة السياسية، والعكس ـ غالباً ـ صحيح.

ان وجود الخطر الخارجي، جعل ـ كما هي الحال دائماً ـ من مقتضيات مواجهته، ليس فقط مبرراً للشرعية يجتذب الرضى الطوعي للمواطنين وانما ذريعة لقمع حقهم في المشاركة الايجابية. وفي دول المواجهة على وجه الخصوص، كانت المعركة مع الكيان الصهيوني مبرراً للاجراءات الاستثنائية وحالات الطوارئ والحجر على حريات التعبير. وازدهرت اجهزة أمن الدولة وظهرت شعارات من قبيل «المواجهة اولاً» و «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة» و «حرية اراضينا فوق كل الحريات». وفي حين لم تكن الانظمة التقليدية والمحافظة في حاجة لرفع مثل تلك الشعارات، فان المسار العام للمواجهة مع الكيان الصهيوني والذي دعم شرعيتها بوجه عام، انما دعم ـ بداهة ـ من ممارستها النافية للمشاركة السياسية.

الثاني: هو بروز «الدين» او الايديولوجيا الدينية كرد فعل لفشل الانظمة الثورية أو التقدمية في المواجهة مع الكيان الصهيوني. ولقد سعت تلك الانظمة نفسها، في لحظات ضعفها وتراجعها، الى التوصل، عن طريق الدين، لدعم شرعيتها المهتزة أو لاستخدامه ضد معارضيها. ولكن القوى الدينية التي تنتمي، في الاساس، الى الطبقات او الفئات الوسطى سرعان ما شعرت باستقلالها وقوتها الذاتية، وكانت النظرة الى الكيان الصهيوني في مقدمة اوجه خلافاتها المعلنة مع تلك الانظمة. ومع ذلك، فان الاستناد الى «الدين»، كمصدر علوي للشرعية، لم ينطو، بالضرورة، على موقف متشدد من الكيان الصهيوني في النظم المحافظة. وعلى العكس، فقد رأت تلك النظم، ذات العلاقة العضوية الوثيقة بالغرب، في ايديولوجيتها الدينية، ما يبرر لها تقديم أخطار اخرى اكثر مدعاة للمواجهة مثل الخطر الشيوعي. ولم يكن من الصعب المزاوجة بين تلك الاولويات وبين الاسهام في المعركة ضد الكيان الصهيوني في ظل ابراز الصهيونية باعتبارها امتداداً للشيوعية العالمية قبل أي شيء، وباعتبار المعركة ضد الكيان الصهيوني هي معركة من أجل انقاذ القدس والاماكن الاسلامية المقدسة في الاساس.

السياسات تجاه الكيان الصهيوني: الملامح العامة

ترتبط المحددات التي سبقت الاشارة اليها (أي: نشأة الانظمة في رعاية الدول الامبريالية، والمرحلة الانتقالية التي تمر بها، ثم شرعيتها المقلقلة)، إلى حد بعيد، بالخصائص العامة لانظمة الحكم العربية، وهي الخصائص التي تؤثر، أيضاً، في سياساتها ازاء الكيان الصهيوني.

فالانظمة العربية، أولاً، انظمة تابعة. والدور الذي لعبته الدول الامبريالية في خلق تلك الانظمة انما استمر كدور مسيطر دعمه وجود عسكري مباشر، او شبه مباشر، في احيان كثيرة. ولسنا، هنا، بصدد تعداد اوجه تبعية المنطقة العربية للعالم الغربي او تحديد أوجه تميز هذه التبعية عن تبعية اجزاء اخرى من العالم الثالث، مثل افريقيا او اميركا اللاتينية.

والانظمة العربية، ثانياً، انظمة انتقالية. انها انظمة «آخذة في النمو» من واقع اجتماعي ـ اقتصادي ـ سياسي معين الى واقع آخر نامٍ، أو حديث، (أو عصري). أحد ابرز ملامح تلك المرحلة هو الاهتمام بتكريس الدولة ودعم رموزها وتأكيد هيبتها فوق الولاءات الضيقة: الدينية والقبلية والطائفية.

والانظمة العربية، ثالثاً، انظمة متخلفة، أو هي تجسد البعد السياسي للتخلف. وكما